الباب الثانى
تطور السياسات الإقتصادية الزراعية المصرية

تمهيد :-

السياسة هى مجموعة الأساليب الكفيلة بتحقيق مجموعه من الأهداف، او هى وضع أهداف قصيرة أو متوسطة المدى وتحديد أساليب تحقيقها ، أو هى مجموعة الإجراءات المترابطة المتعاقبة التى يؤدى تنفيذها خلال فترة زمنية قصيرة او متوسطة الى تحقيق مجموعه من الأهداف[١] وتعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعه الأسس والقواعد التى تضعها الدولة او الهيئة حتى تسير عليها خططها بقصد الوصول إلى أهدافها المنشودة أهمها تحقيق الرفاهية الاقتصادية [٢]، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعه البرامج الإنشائية والإصلاحية التى يتحقق بتنفيذها أهداف معنية أما السياسة الزراعية فهى مجموعه البرامج الإنشائية والإصلاحية المستقرة التى تهدف لتطوير قطاع الزراعة وزيادة دخل الزراع وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن[٣] فالسياسة الزراعة بمفهومها الشامل تحدد أهدافاً اقتصادية واجتماعية لقطاع الزراعة والنشاط الزراعي يتعين الوصول إليها خلال مرحلة زمنية معينه فى ضوء المحددات الطبيعية والمالية والبشرية وغيرها [٤] .

- **أهداف السياسة الزراعية :**

تباشر مختلف الدول سياسات اقتصادية معينة تتفق مع أنظمتها الإقتصادية والإجتماعية لعلاج المشكلات الإقتصادية التى تواجه المجتمعات المختلفة ، والسياسة الإقتصادية هى أداة الدولة لتحقيق أهدافها فى النشاط الإقتصادى وعلاج مشكلاته ، وهى تتأثر باعتبارات مختلفة إقتصادية وغير اقتصادية وتهدف هذه السياسات عادة الى تحقيق تنمية الاقتصاد القومي الى أقصى حد

---

(١) محمد محمود شريف (دكتور) ، السياسة ومستقبل القطن فى مصر ، الندوة العلمية السابعة للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، ١٩٩٦، صـ٦

(٢) عادل إبراهيم هندى (دكتور) ، محاضرات فى المعارف الرئيسية لعلم الاقتصاد الزراعي، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الازهر ، ١٩٨٢ ، صـ٥٢

(٣) معهد التخطيط القومى ، التحرير الاقتصادى فى قطاع الزراعة ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم (٧٧) صـ٧٥

(٤) رجاء عبد الرسول حسن (دكتور) ، احمد أحمد جويلى (دكتور) ، السياسات السعرية الزراعية والاقتصاد القومى فى ج٠م٠ع ، الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى ج٠م٠ع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ١٩٨٧٠ .

ممكن ، أو الى تحقيق العمالة الكاملة أو الارتقاء بمستوى الخدمات أو استقرار الأسعار أو عدالة توزيع الدخل الى غير ذلك من الأهداف ٠

وتعتبر السياسة الزراعية أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة للدولة وتهدف الى هدفين رئيسيين :

١- تحقيق العدالة فى توزيع الدخل داخل القطاع الزراعى ذاته وفيما بين القطاع الزراعى وغيره من القطاعات ، وذلك بتحقيق توزيع أنسب لمصادر الثروة والدخل ٠

٢- تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى فى مجال الزراعة لتحقيق أقصى دخل زراعي قومي ممكن من الموارد المستخدمة أو تحقيق نفس القدر من الدخل الزراعى بموارد اقل بترشيد استخدام الموارد ٠

- **سمات السياسة الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٩٩) :**

منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تعرضت مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى البلاد للعديد من التغيرات التى استهدفت بناء المجتمع من جديد ، وقد كانت هناك أهداف لم يكن من السهل تحقيقها بالوسائل التقليدية ولذلك اتجهت الدولة الى التدخل فى معظم الشئون الاقتصادية وتوجيهها الوجهة الكفيلة بتحقيق أهدافها ٠

- **السياسة الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦٠) :-**

اتسمت هذه المرحلة بخطط جزئية بدأت بمجموعه المشاريع التى اقترحها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى عام ١٩٥٢ ، وتعرضت مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى البلاد للعديد من التغيرات التى استهدفت بناء المجتمع من جديد ، وقد كانت الأزمة الزراعية فى مصر قد بلغت ذروتها فى أوائل الخمسينات ، وصدر أول قانون للإصلاح الزراعى فى مصر وهو القانون رقم ١٧٨لسنه ١٩٥٢ ، وإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة عام ١٩٥٣ ، كما صدر عام ١٩٥٥ قانون يقضى بانشاء لجنة للتخطيط القومى يتولى رئاستها رئيس الحكومة ويكون أعضائها من الوزراء ونوابهم ، مهمتها وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والإجتماعى للبلاد[١] ، ثم صدر قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنه ١٩٥٦ بتنظيم العمل داخل الجمعيات التعاونية الزراعية ، تم أصدرت الدولة القانون رقم ٣٢٤ لسنه ١٩٥٢ والذى ينص على إعفاء الواردات من المواد الخام للتصنيع المحلى من الرسوم الجمركية لتشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي ، والقانون رقم ٤٣٠لسنه

---

(١) مصطفى فكرى (دكتور) المعارف الرئيسية فى الاقتصاديات التعاونية وأصولها الاشتراكية ، دار المعارف، الإسكندرية ، ١٩٦٨ ، صـ ٤٣٧

١٩٥٣والذى ينص على إعفاء الشركات المساهمة الجديدة من الضرائب لمدة ٧ سنوات ، والقانون رقم ٤٧٥لسنه ١٩٥٤ الذى ينص على السماح لراس المال الأجنبي من المساهمة فى رأسمال المشروعات المصرية حتى ٥١% بدلا من ٤٩% طبقا للقانون ١٢٠لسنه ١٩٥٢، والسماح بتمويل أرباح الاستثمار الأجنبي، بالإضافة الى السماح بإعادة تحويل راس المال نفسه على أقساط بعد فترة معينه ٠

السياسة الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٦١-١٩٧٤) :-

اتسمت هذه الفترة بالتخطيط الشامل ، مع بداية صدور القوانين الإشتراكية فى يونيه عام ١٩٦٠ وضعت أول خطة شاملة لمضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات ، وفى إطار الخطة الخمسية الأولى ٥٩/١٩٦٠-٦٤/١٩٦٥ تم وضع أول استراتيجية لتنمية القطاع الزراعى ضمن استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تضمنت الخطة الزراعية مجموعه من السياسات التى استهدفت التخلص من حالة الفقر فى المناطق الريفية عن طريق تحسين الأوضاع الاجتماعية للمستأجرين وصغار الملاك ، وتحقيق التوسع الزراعى الافقى عن طريق استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة وإنشاء المؤسسات والهيئات التى تتولى تنفيذ تلك السياسات، وتحقيق التوسع الزراعى الرأسى عن طريق العديد من البرامج الطموحة ، ولتحقيق قدر اكبر من العدالة الاجتماعية صدر قانون الإصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧لسنه ١٩٦١ والذى أدى الى تحسن نسبى فى توزيع الملكيات الزراعية ، وإنشاء وزارة الإصلاح الزراعى بمقتضى القانون رقم ٥٨٦ لسنه ١٩٦٣ ، ثم صدر قانون الإصلاح الزراعى الثالث رقم ٥٠ لسنه ١٩٦٩ والذى قضى بجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية بمقدار ٥٠ فدان للفرد الواحد و١٠٠فدان للآسرة الواحدة [١]، ولقد كان هدف السياسة الاقتصادية للدولة خلال تلك الفترة هو نقل الفائض الاقتصادى الذى يحققه القطاع الزراعى الى القطاعات اللازراعية الأخرى بهدف استخدامه فى تمويل مشروعات التنمية لقطاعى الصناعة والخدمات على السواء ، وكذلك استخدام شطراً لا يستهان به من ذلك الفائض فى تمويل الحروب التى بدأت فى السنوات الأخيرة من تلك الفترة ، بالإضافة الى استمرار دعم مستهلكى الحضر ومواجهة عجز الميزانية وخسائر القطاع العام ، وقد أدت ظروف الحرب فى عام ١٩٦٧ الى وقف تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (٦٥/١٩٦٦-٦٩/١٩٧٠) بل انكمشت الاستثمارات الزراعية ، وتحول المقتصد المصرى الى اقتصاد الحرب الأمر الذى تطلب تعبئة معظم الموارد

---

[١] سيد مرعى ، الزراعة المصرية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

المتاحة للنواحى العسكرية ، واتسمت هذه الفترة بتجميد الأجور والأسعار اعتقادا بأن ذلك يؤدى إلى الاستقرار وسرعة النمو ٠

ولقد إتسمت السياسة الزراعية وخاصة السياسة السعرية الزراعية فى مصر خلال فترة الستينات والسبعينات بأنها كانت سياسة تمييزية لصالح المستهلكين وقطاعات الإقتصاد القومى الأخرى على حساب قطاع الزراعة حيث ركزت سياسة الدولة فى التنمية الأقتصادية خلال هذه الفترة على قطاع التصنيع ، وكانت من أهم أدوات هذه السياسة الإقتصادية ما يلى :

١-زيادة مساهمة الزراعة فى تمويل الصناعة ٠

٢- دعم قطاعات الإقتصاد القومى الأخرى ٠

وأتسمت هذه المرحلة بتدخل الدولة فى تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية بهدف تحويل فائض الزراعة إلى قطاعات الأقتصاد القومى الأخرى ، وقامت بتطبيق نظام التوريد الاجبارى على عدد كبير من الحاصلات بأسعار منخفضة تحددها الدولة ٠

- **السياسة الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥) :**

يطلق على هذه الفترة بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وكانت السياسة الزراعية خلال تلك الفترة خليط من القيود الحكومية والحرية الاقتصادية أو ما يسمى بالحرية المقيدة ، واستهدفت تلك السياسة جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتساهم فى أقامه المشروعات الصناعية والزراعية والخدمات وتحقيق التوسع الزراعى وتحسين وصيانة التربة الزراعية ، وتحسين أنماط الاستغلال الزراعى ، والوصول بالأراضي المستصلحة الى مرحلة الإنتاجية الحدية والاهتمام بعمليات الصرف فى تلك الأراضي ، واستيراد التكنولوجيا المتطورة لتستخدم كأسلوب جديد يغير الهيكل القائم ، وبما يكفل توجيه موارد المجتمع وطاقاته الى المسار الصحيح [1] وصدر القانون رقم ٤٣لسنه ١٩٧٤ لتشجيع الاستثمار وينص على فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبي فى شكل استثمار مباشر فى مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وفى مجالات استصلاح واستزراع الأراضي والإنتاج الحيوانى وغيرها بالإضافة الى عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها ٠

وصدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى مجال التجارة الخارجية للاستيراد والتصدير وينص على ان يكون الاستيراد مفتوحاً للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام فيما عدا ١٨ سلعة قصر استيرادها على القطاع العام وهى السلع

---

[1] احمد عبد العزيز الشرقاوى (دكتور) ، مفهوم الانفتاح الاقتصادى ، مذكرة داخلية ، رقم ١١٧١ ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٦ ، ص١٣

الغذائية والسلع الحربية ومستلزمات الإنتاج الزراعى بالإضافة الى الاستيراد بدون تحويل عملة ٠

ولقد صاحب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى تنفيذ بعض الخطط والبرامج باستخدام أساليب ووسائل وأدوات اقل كفاءة بل كانت معظمها غير متناسقة ولا تتفق فى اغلب الحالات مع قيم ومعتقدات المجتمع ،بالإضافة الى أزمة التضخم العالمى التى نتجت عن ارتفاع أسعار البترول ، وظهور أزمة الغذاء العالمى فى عام ١٩٧٢، مما كان له تأثيرات واضحة على قطاع الزراعة، مما أدى الى ضعف الحافز للاستمرار فى العمل الزراعى ، وزاد تيار الهجرة للعمالة الزراعية الى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، والى الدول العربية٠ واصبح القطاع الزراعى طارداً الاستخدام راس المال نظرا لانخفاض المعدل الدخلى للعائد فى الإنتاج الزراعى بمقارنته بالقطاعات الإقتصادية الأخرى ، ولكن الدولة إتجهت إلى الأهتمام بالسياسات الزراعية والغذائية ، وذلك بالاهتمام بزيادة إنتاجية الحاصلات الزراعية الغذائية مع تعديل السياسات السعرية المتبعة ، وذلك بالتخلي عن سياسة التوريد الإجبارى لبعض المحاصيل الزراعية الغذائية مثل القمح إعتباراً من الموسم الزراعى (١٩٧٤/١٩٧٥) ، بالإضافة الى الاستمرار فى سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى وتحمل الدولة لجزء من تكاليف بعض العمليات الزراعية مثل تكلفة مقاومة آفات القطن ، وفى هذه الفترة الغى التوريد الإجبارى للقمح منذ عام ١٩٨٥ ، ولضمان الإلتزام بالتوريد كانت تفرض غرامة على المتخلفين عن التوريد واستمر العمل بهذا النظام حتى عام ١٩٨٦/٨٥ ٠

- **السياسة الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٢) :**

فى بدية هذه الفترة ظهرت الإختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى حيث تراجعت أسعار البترول فى الأسواق العالمية ، وانكمشت حصيلة التصدير البترولية ، وتراجعت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج مما انعكس على الاقتصاد القومى حيث انخفضت موارد الدولة من النقد الأجنبي، بالإضافة الى الزيادة المستمرة فى الواردات من السلع الغذائية نتيجة لعجز الإنتاج الزراعى المحلى عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء وبسبب الزيادة المضطردة للسكان ، وقد اتجهت الحكومة الى العودة الى التخطيط القومى الشامل ، وتم وضع خطة قومية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مداها عشرون عاما (١٩٨٣/٨٢-٢٠٠٢/٢٠٠١) بهدف مواجهة الإختلالات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها المجتمع المصرى ، وقد تم إعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/١٩٨٦) ، وتلتها مباشرة الخطة الخمسية الثانية

(١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) ، وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى تطوير وتنمية القطاع الزراعى ، ودعم الإنتاج والإنتاجية الزراعية ، وتحقيق التكامل الاقتصادى لمشروعات التوسع الزراعى الرأسى والأفقي ، وتوجيه السياسة الزراعية الى تحرير القطاع الزراعى ، وتقرير نظام سعرى يضمن تنفيذ التركيب المحصولى المستهدف ورفع الإنتاجية الزراعية ، والتوسع فى زراعة الأصناف عالية الإنتاجية ، وتحسين خواص التربة ، وتشجيع تمليك الأراضي المستصلحة لشباب الخريجين ، وإدخال الميكنة الزراعية ، والاهتمام بمراكز البحوث وتدعيمها ، والعمل على تقليل الفاقد فى الإنتاج الزراعى ، والأخذ بتحديث نظم وأساليب الرى وتقليل الفاقد من الموارد المائية.[١] .

ولقد بدأت وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي فى تطبيق الإصلاح الإقتصادى الزراعى عام ١٩٨٧/٨٦ وتضمن هذا البرنامج العديد من المقاييس

أهم مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى فى مصر :-

١-إلغاء نظام التوريد الأجبارى والتسعير الحكومى وتحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية فيما عدا محصولى القطن وقصب السكر .

٢-زيادة أسعار المحاصيل الخاضعة للتوريد الإجبارى والتسعير الحكومى لتقترب من السعر العالمى .

٣-إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج .

٤-إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص فى مجال تصدير وإستيراد الحاصلات الزراعية .

٥-إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص فى مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى .

٦-التحويل التدريجى لبنك التنمية والائتمان الزراعى من مستورد وموزع لمستلزمات الأنتاج الزراعى الى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية.

٧- تحديد دور الدولة فى تملك الأراضى الجديدة وتشجيع القطاع الخاص والشباب على تملك وإستصلاح وإستزراع تلك الأراضى .

٨-قصر دور وزارة الزراعة على البحث والارشاد والمعونة الفنية والسياسات الإقتصادية الزراعية والإحصاء دون الدخول فى مزاولة الإنتاج أو التوزيع.

---

[١] وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الاول (١٩٨٨/٨٧) ، الجزء الثانى ، القاهرة مايو ١٩٨٧ .

٩-إعادة النظر فى قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية لتحقيق العدالة والكفاءة ٠
١٠- تعديل سعر الفائدة على القروض الزراعية ليعكس سعر الفائدة التجارى
١١- تعديل سعر الصرف ليعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية ٠

- **أهداف برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى فى مصر مايلى :**

١-تحرير قطاع الزراعة من كافة القيود والتشوهات المفروضة عليه تدريجيا٠
٢-تحسين معدلات التبادل بالنسبة لقطاع الزراعة ٠
٣-تشجيع القطاع الخاص للإستثمار فى مجال الزراعة ٠
٤- تحفيز وتشجيع المزارعين على إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة٠
٥-زيادة المساحات المزروعة والإنتاجية والدخول المزرعية وتحسين مستوى معيشة المزارعين من ناحية ، وتوفير الغذاء للمواطنين بأسعار معتدلة من ناحية ثانية ٠
٦-زيادة الصادرات وتعظيم مساهمة القطاع الزراعى فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد ٠

- **السياسة الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٩) :**

اتسمت هذه الفترة بتحرير قطاع الزراعة من القيود التى كانت مفروضة عليه، حيث تم التحويل من التخطيط المركزى الى التخطيط التاشيرى ، فتم إلغاء التركيب المحصولى الإجباري واستبداله بالتركيب المحصولى التأشيرى، إلغاء التوريد الإجباري ، وتحرير الأسعار المزرعية ، وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى ، والسماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وتعديل التشريعات الزراعية فى مجال تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية ، وتشجيع القطاع الخاص على استصلاح واستزارع الأراضي الجديدة ٠

وقد تم وضع استراتيجية للتنمية الزراعية للتسعينات التى استهدفت تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة من خلال تحقيق الأهداف التالية [١] :

١- رفع الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد ٠
٢- تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى ٠
٣- تحقيق الآمن الغذائى ٠
٤- زيادة عوائد الصادرات الزراعية ٠

---

[١] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، توجهات حول إستراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينات ، مؤتمر استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات (الأهداف - المحددات - الآليات) ١٦-١٨ فبراير ١٩٩٢ ، ص٦ ٠

٥- خلق فرص عمل منتج ٠
٦- الحفاظ على الموارد الطبيعية وصيانتها ٠
٧- ترشيد استخدام الموارد المائية ٠
٨- تحقيق التكامل بين الإنتاج الحيوانى والنباتى ، والعمل على إنتاج القدر الأكبر من مستلزمات الإنتاج محلياً ٠
٩- العمل على رفع معدلات التكثيف الزراعى ، وذلك من خلال أصناف جديدة قصيرة مكث المحصول فى الأرض ٠

وإستهدفت الإستراتيجية زيادة إنتاج محاصيل الحبوب وضمان تحقيق الآليات السعرية والإئتمانية والتقنية التى تحقق هذا الهدف فى إطار قوى السوق مع العمل على زيادة إنتاج هذه المحاصيل من ١٤ مليون طن إلى ١٨ مليون طن وفى مجال إنتاج الحبوب تعتبر صناعه التقاوى حجر الزاوية فى إحداث التنمية الزراعية ، وفى ضوء التطور العلمى الكبير الذى إستهدف رفع الإنتاجية ومقاومة الأمراض فان الأمر يستلزم وضع إستراتيجية لصناعه التقاوى ترتكز على محاور الرقابة للوزارة عن الدور الإنتاجى للتقاوى حيث تستهدف الوزارة التركيز على رقابة الجودة وإنتاج تقاوى الأساس على أن يقوم القطاع الخاص بإنتاج التقاوى التجارية ٠

أما فى مجال الذرة الصفراء فتستهدف الإستراتيجية تكثيف الجهد فى البرنامج البحثى على إستنباط هجن عالية الإنتاج لنشر زراعتها والتوسع فيها خاصة بالأراضى الجديدة٠

- **الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية لإستراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات :-**

ان عقد التسعينات فى العالم كله يتسم بالإتجاه نحو العالمية وثورة المعلومات والإنتقال من التكنولوجيا البسيطة إلى التكنولوجيا المركبة ، ومن الإقتصاديات المغلقة إلى الإقتصاديات المفتوحة ومن الإقتصاديات الإلزامية إلى إقتصاديات السوق وكذلك تدنى أهمية الإقتصاديات التى تعتمد على إنتاج المواد الخام الأولية ، وهذه السمات والملامح الأساسية التى ينبغى أن تكون فى الخلفية عند صياغة إستراتيجيات الزراعة فى مصر فى المرحلة القادمة٠

إن وضع إستراتيجية للتنمية الزراعية يجب أن يتم فى إطار منهج إقتصادى وإجتماعى وقومى متكامل يراعى العلاقات التشابكية مع باقى القطاعات الأخرى بشكل يحقق التناغم بين السياسات الزراعية وبين السياسات الأخرى ، كالسياسات الضريبية والمالية والنقدية والائتمانية وسياسات الدخل والأجور والعلاقات الإقتصادية الدولية الأخرى ٠

- **أهم الأهداف الاجتماعية والإقتصادية التى يجب مراعاتها فى وضع الإستراتيجية :-**

(١)تحقيق التنمية المتواصلة التى تضمن الإستغلال الرشيد لمكونات البيئة الزراعية.

(٢)التخصص والإستخدام الأمثل للموارد الزراعية بشكل يضمن الإستفادة من الميزة النسبية للزراعة المصرية .

(٣)تطوير وتنمية المجتمعات الريفية الى مجتمعات واعية قادرة على تحديد أهدافها ويحل مشاكلها فى ضوء الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة فى إطار المشاركة الشعبية واللامركزية فى التخطيط الإقليمى الزراعى .

(٤)تحسين أوضاع التنمية البشرية لسكان الريف المصرى وتحسين خصائصه من خلال زيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى البشر .

- **أهم المحددات الإجتماعية التى تواجه التنمية الزراعية فى التسعينات:-**

١)معدلات نمو سكانى مرتفع

٢)ندرة نسبية فى مساحة الأراضى المنزرعة وتفتتها .

٣)موارد مائية محدودة بالمقارنة بحجم الطلب الحالى والمتوقع عليها .

٤) صغر حجم الحيازات المزرعية وقزميتها .

٥)إنخفاض المستوى الثقافى فى الريف بصفة عامة والتعليمى بصفة خاصة وإرتفاع نسبة الأمية فى الريف المصرى بشكل عام وبين الإناث على وجه الخصوص .

٦) منظمات ريفية تقوم بأدوار تقليدية لاتتماشى مع التغيرات السريعة والمتلاحقة فى القطاع الزراعى من جهة وتفتقر لعنصر التكامل والتنسيق بينها من جهة اخرى .

٧)تركيز وإهتمام واضح يقترب من التحيز بالتغيرات المادية كمعايير أساسية للحكم على نجاح مشروعات وبرامج التنمية الريفية دون أن يقابلها إهتمام مواز بالتغيرات المعنوية التى هى الضمان الوحيد لإستمرار وإستقرار هذه البرامج والمشروعات .

٨) مصادر محدودة من الطاقة التقليدية المتمثلة أساساً فى الكهرباء والبترول يقابلها إستهلاك يتزايد من هذه الطاقة .

٩) تدهور البيئة الريفية وقصور الخدمات الأساسية .

- **الآليات لتحقيق أهداف الإستراتيجية وتخفيف ضغط المحددات الإقتصادية والإجتماعية هى :-**

١-زيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى البشر بهدف تحسين إنتاجية الفرد.
٢-زيادة فعالية دور أجهزة الإرشاد والتعليم والتدريب الزراعى مع مراعاة لامركزية التخطيط والتقيد ببرامج هذه الأجهزة لزيادة دخل الزراع مثل تربية نحل العسل ودودة الحرير .
٣- تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية لزيادة فعاليتها ومساهمتها فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية .
٤- تدعيم التعاونيات الزراعية وتطويرها خاصة فى مرحلة التحول الى نظام إقتصاديات السوق .
٥- تطوير العلاقة بين البحث العلمى والإرشاد الزراعى .
٦- الإنتهاء من صياغة القواعد الخاصة بالعلاقة بين المالك والمستأجر .
٧- إعادة التأهيل المهنى أو الحرفى للعمالة الزراعية .
٨- تصميم وتطبيق حزمة ملائمة من السياسات الإقتصادية السعرية والمالية والنقدية والضريبية والائتمانية والتسويقية المتصلة بأهداف القطاع الزراعى لتحسين كفاءة الإستخدام وزيادة الناتج الزراعى المحلى.
٩- ضرورة إدماج المرأة الريفية فى جهود التنمية إدماجاً فاعلاً يتفق مع الإطار الإجتماعى لدور المرأة فى الريف المصرى بإعتبارها نصف عدد سكان الريف على الأقل والإهتمام بإكتشاف وتنمية القيادات النسائية المحلية فى المجتمع .
١٠- إعادة تقييم النتائج المترتبة على تنفيذ تلك الآليات .

- **استراتيجية التنمية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧-٢٠١٧/٢٠١٦):**

لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة فى إطار إقتصادي وإجتماعي واستجابة للمتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية قامت وزارة الزراعة بوضع استراتيجية للتنمية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠١٧/٢٠١٦) استكمالا لاستراتيجيتا التنمية الزراعية فى الثمانينات والتسعينات ، وتستهدف هذه الإستراتيجية تحقيق الأهداف التالية :[1]

١- تطوير برامج الإرشاد الزراعى وربط البحوث بالإرشاد ونقل التكنولوجيا فى الأراضي القديمة والجديدة على السواء حيث يعد حاليا

---

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى- قطاع الشئون الاقتصادية - الإدارة المركزية للتخطيط والمعلومات ، استراتيجية التنمية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠١٧/٢٠١٦) ، نوفمبر١٩٩٦

مشروع لتطوير نظم الإرشاد الزراعى على المستوى القومى والمحافظات، ودعم المشروعات التى تقدم الخدمات الإرشادية لزراع الأراضي الجديدة ٠

٢- التوسع فى دائرة مجالات أنشطة العمل الإرشادي الزراعى لتشمل إلى جانب الإنتاج الزراعى مجالات الإرشاد التسويقى الزراعى ، والإرشاد الزراعى النسائى , الإرشاد الزراعى الموجه للشباب ، والثقافة السكانية ، وحماية البيئة والمحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها بالإضافة الى الاقتصاد المنزلى والتغذية ٠

٣- ترشيد استخدامات مياه الرى وما يتضمنه ذلك من تبنى برامج الإرشاد المائى وعدم التوسع فى زراعة قصب السكر مع التوسع فى زراعة بنجر السكر لإنتاج السكر ، وعدم التوسع فى زراعة الأرز والاستفادة من علوم البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية فى استنباط أصناف قصيرة العمر وتحتاج الى كميات مياه اقل وتتحمل الملوحة والتوسع فى تجارب إدارة المياه داخل الحقل وتسوية الأراضي بالليزر بما يوفر المياه ٠

٤- الاستمرار فى تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة بما يقلل تكاليف الإنتاج واستخدام المصائد والفرمونات لتحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة العالمية والتصدير فى ظل سياسة منظمة التجارة العالمية من جهة والمحافظة على البيئة من التلوث من جهة أخرى ٠

٥- توفير التقاوى للأصناف والهجن مع الأشراف على إكثار التقاوى المسجلة والمعتمدة للمحافظة على تقاوى الأصناف وثبات صفاتها الوراثية، العمل على استكمال الطاقة اللازمة لإعداد تقاوى المحاصيل الرئيسية كالقمح والأرز بإنشاء محطات (مراكز غربلة واعداد) ٠

٦- الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة التى تكفل تهيئة الظروف التى تحسن مستوى معيشة الريفيين وزيادة قدراتهم الذاتية على المشاركة فى عملية التنمية الزراعية مع تطوير ودعم المؤسسات الريفية لتقوم بدور فعال فى التنمية الريفية ٠

٧- العمل على زيادة إنتاجية القطن وتطوير أصنافة المزروعة وفى مقدمتها الصنف مبارك ٩٣ الذى يتميز بجودة الإنتاج والصفات الغذائية والتبكير فى النضج للحفاظ على مكانه القطن المصرى فى الأسواق العالمية وتوفير احتياجات المصانع المحلية والتوسع فى استخدام البذور بدون زغب مما يوفر كميات من البذور لإنتاج الزيت والعلف ، وأيضا التوسع فى شتل القطن مما يؤدى إلى توفير مساحات من الأراضي لزراعة محاصيل شتوية قبل القطن ، كما سيتم تجريب ميكنة زراعة القطن٠

٨- العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لتحسين معدلات الاكتفاء الذاتى وذلك بالتوسع فى استخدام سلالات القمح الجديدة التى تم إستنباطها والتى تتميز بمضاعفة عدد الحبات فى السنبلة الواحدة مع استمرار برامج تنمية الأرز ، والسماح بزراعة الذرة الصفراء فى كل المحافظات لتوفير احتياجات صناعه الدواجن ٠

٩- قصر دور الدولة فى مجال التنمية الحيوانية والداجنة على الدور البحثى والإرشادي والخدمى والتنظيمى والرقابى والتشريعى والعمل على خصخصة الأنشطة الداجنه والحيوانية التابعة للقطاع الحكومى والعام وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذه الأنشطة ٠

١٠-تنمية إنتاج اللحوم الحمراء بتطوير مشروع البتلو لزيادة حجم المعروض من اللحوم فى السوق المحلى مع العمل على رفع إنتاجية القطعان المحلية من الجاموس والأبقار والأغنام باستخدام أساليب التربية والتحسين الوراثي٠

١١- تنمية الإنتاج الداجنى بتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية وأعطاء الأولوية لإنتاج الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج محليا للسيطرة على أسعار التكلفة وتنظيم العملية التسويقية لإيجاد التوازن فى أسعار البيع وعمل قاعدة بيانات لسياسات التسويق والانتاج٠

١٢- تنمية إنتاج المواد العلفية والرقابة على الجودة بزيادة إنتاج الأعلاف الخضراء رأسياً من نفس المساحة المحصولية وزيادة إنتاجية الذرة البيضاء والصفراء ، وتكثيف الجهود البحثية والفنية الخاصة بصناعة العلف الحيوانى لتوفير الخامات وبدائلها والرقابة على الجودة ٠

١٣-تطور السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعى ليقوم بدور تنموى متزايد فى القطاع الزراعى بتوفير فرص الائتمان والتمويل للأنشطة الزراعية والريفية المختلفة من خلال اتباع طرق حديثة للنشاط والتسويق المصرفى والعمل على خلق وعى إدخارى بالريف المصرى٠

١٤- إعادة النظر فى قانون التعاون الزراعى من أجل إعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات فى اطار تحرير الزراعة المصرية وخلق المنافسة الصحيحة بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية حيث ينحصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مجال تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعى ويتزايد دور التعاونيات والقطاع الخاص فى هذا المجال٠

١٥- تدعيم موارد صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية متمشيا مع سياسة تحرير أسعار وتسويق المحاصيل الزراعية لضمان أسعار الضمان الاختيارية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح والقطن والذرة ٠

١٦- الإستمرار فى الاهتمام بمشروعات تحسين وصيانة الأراضي الزراعية ضعيفة الإنتاج مع التنسيق بين برامج التحسين وإعادة الخصوبة الزراعية ومشروعات الصرف المغطى ٠

١٧- الاستمرار فى تنفيذ برامج استصلاح الأراضي الجديدة فى مساحة نحو ٣,٠٦٨ مليون فدان من المساحات القابلة للاستصلاح ولها أفضلية أولى من واقع المخطط الرئيسى للموارد الارضية٠

١٨- استمرار تمليك ٥٠ ألف فدان من الأراضي المستصلحة سنويا على عشرة آلاف شاب من شباب الخريجين فى إطار مشروع مبارك القومى للمساهمة فى حل مشكلة البطالة ٠

١٩- إعادة النظر فى التشريعات الزراعية الخاصة بالتقاوى لتتمشى مع الاتجاه الجديد بدخول القطاع الخاص فى عملية إنتاج التقاوى ٠

٢٠-الاستمرار فى بذل المزيد من الجهود لتطوير قاعدة البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة والمستمرة والتفصيلية والشاملة التى تقدمها وزارة الزراعة وتتضمن مختلف بيانات الإنتاج وحركة الأسعار والصادرات والواردات والاستهلاك على المستوى الدولى والإقليمي بما يخدم أهداف المنتجين الاقتصادية وأهداف تطوير نظم التسويق الزراعى وزيادة الصادرات الزراعية والقدرة على المنافسة ٠

٢١-تطوير حجم انتاج الخضر والفاكهة من نفس المساحة مع تطوير أنشطة التسويق والتصنيع والتصدير حماية لاقتصاديات المنتجين مع انخفاض الأسعار ٠

٢٢-العمل على زيادة إنتاج البروتين الحيوانى من مصادره المتنوعة مع مراعاة الميزة الاقتصادية النسبية لكل نشاط من أنشطة الانتاج الحيوانى وربط التوسع فيها بالأنشطة الزراعية الأخرى والتركيب المحصولى الأمثل ٠

٢٣- تنمية إنتاج الألبان بتشجيع المشروعات التجارية الكبيرة لإنتاج الحليب من خلال التشريعات وتطوير صناعه الحليب ومنتجاته ٠

٢٤-العمل على الاكتفاء الذاتى من الأمصال واللقاحات والاتجاه أيضا الى تصديرها وأحكام الرقابة على الجودة ٠

٢٥-تطوير وتحديث الخدمات البيطرية بما يكفل حماية الثروة الحيوانية من الأمراض المتوطنة والوافدة ومكافحة الأمراض الوبائية والمعدية لحماية المواطن المصرى من الأمراض المشتركة٠

٢٦- رفع الكفاءة التناسلية المصرية بالتوسع فى استخدام التلقيح الصناعى والطلائق ذات الإنتاجية العالية ٠

٢٧- تطوير وظيفة الإرشاد البيطرى وتعميم الخدمات الإرشادية فى هذا المجال والعمل على الارتقاء بمستوى العاملين بالحقل البيطرى ٠

٢٨-زيادة الإنتاج السمكى والتبادل التجارى لزيادة معدل استهلاك الفرد من خلال تطوير وتنمية المصادر الطبيعية الداخلية وتطوير وتنمية مشروعات الاستزراع السمكى ٠

٢٩- دعم التنمية الإقليمية المتكاملة لمنطقة بحيرة السد العالى للاستفادة من إمكانات الزراعة المروية على طول شاطئ البحيرة واستغلال موارد المصائد والنهوض بها بتحسين أساليب الصيد٠

٣٠- تشجيع قيام اتحادات للمنتجين لزيادة كفاءة وتوقيت اداء خدمات الانتاج الزراعى بشقيه لأعضائها وتحقيق كفاءة وسرعة إنجاز العمليات والخدمات التسويقية المختلفة ٠

٣١-توطيد علاقات التعاون الزراعى بين الدول العربية والأفريقية ودول حوض النيل وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة فى مجالات الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى ٠

٣٢- اتخاذ إجراءات إقرار نظام التكامل الزراعى لحماية إنتاج ودخول المزارعين من أخطار الكوارث الطبيعية الخارجة عن أرادتهم فى إطار اختيارى وفى ظل مبادئ الشريعة الاسلامية٠

٣٣- تنشيط مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية فى برامج استصلاح الأراضي على ان تتولى الدولة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية للمساحات التى يتم التصرف فيها ٠

٣٤-التوسع فى زراعة القمح على مساحة ٥٠ ألف فدان بمنطقة الحمام ، بالإضافة الى مساحة ١٤٨ ألف فدان يمكن زراعتها على الأمطار مع استخدام مياه الرى لزيادة إنتاجها ، وضرورة الإسراع فى تطهير المنطقة من الألغام ٠

٣٥- استزراع مساحة ١٠٨الف فدان على ترعة السلام (غرب قناة السويس) بالإضافة الى استصلاح واستزراع نحو ٥٠٠ ألف فدان بالوادى الجديد ٠

٣٦- إعداد دراسات للأراضي والمياه لاقتحام الصحراء الغربية خاصة فى الجزء الجنوبى وغرب البلاد فى المنطقة الممتدة من شواطئ بحيرة السد العالى والنيل حتى الحدود المصرية الليبية ٠

٣٧- دراسة ربط حقول آبار المياه فى الواحات الداخلة والواحات الخارجة بقناة للرى يتم تغذيتها بفائض انتاج هذه الآبار وتستخدم فى رى أراضى

جديدة على جانبى هذه القناة مع دراسة تنمية جنوب الوادى وأراضى الواحات عن طريق قناة للرى تتغذى من أمام قناطر أسنا لإضافة مساحات قد تصل الى نحو ٢٠٠ ألف فدان ٠

- **تطور الناتج المحلى الاجمالى فى مصر :-**

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) تزايد قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٨٦-١٩٩٢) حيث بلغت حوالى ٧٤,٨٠٥مليار جنيه كمتوسط ، حتى بلغت حوالى ٢١١,٩٣٧مليار جنيه كمتوسط للفترة (٩٣-١٩٩٩) بزيادة قدرها نحو ١٣٧,١٣٢مليارجنيه تمثل نحو ١٨٣,٣% من متوسط الفترة الأولى ، بينما بلغ المتوسط العام للفترة (٨٦-١٩٩٩) حوالى ١٤٣,٣٧١مليار جنيه ، كذلك تزايدت قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٨٦-١٩٩٢) حيث بلغت حوالى ٤٦,٣٠٩مليار جنيه فى المتوسط حتى بلغت نحو ٦٠,٤٤ مليار جنيه خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) بزيادة قدرها حوالى ١٤,١٣١مليار جنيه تمثل نحو ٣٠,٥٢% من متوسط الفترة الأولى،وقد بلغ المتوسط العام للفترة (٨٦-١٩٩٩) حوالى ٥٣,٣٧٥مليارجنيه ٠ وقد بلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة (٨٦-١٩٩٢) حوالى ٢١,٦% ، بينما تناقص للفترة الثانية (٩٣-١٩٩٩) حيث بلغ نحو ١٢% ، وقد بلغ معدل النمو خلال الفترة (٨٦-١٩٩٩) حوالى ١٦,٨% وذلك بالأسعار الجارية ، بينما بلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالى ٢,٥٠% خلال الفترة الأولى (٨٦-١٩٩٢) ، بينما بلغ نحو ٥,٤% خلال الفترة الثانية (٩٣-١٩٩٩) ، وقد بلغ معدل النمو السنوى خلال الفترة (٨٦-١٩٩٩) حوالى ٤,٠٠ % فى المتوسط٠

- **تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي :-**

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٨٦-١٩٩٢) حيث بلغ حوالى ١٣٩٤جنيه فى المتوسط ، وبلغ نحو ٣٣٩٤جنيه خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) فى المتوسط ، بزيادة قدرها نحو ٢٠٠٠جنيه تمثل نحو ١٤٣,٥% من متوسط الفترة الأولى ، وقد بلغ المتوسط العام للفترة (٨٦-١٩٩٩) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية حوالى ٢٣٩٤جنيه فى المتوسط ، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٨٦-١٩٩٢) حوالى ٨٧٨,٣جنيه فى المتوسط ، تزايد خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) حتى بلغ نحو ٩٧١,٤جنيه فى المتوسط ، بزيادة قدرها ٩٣,١ جنيها تمثل نحو ١٠,٦% من متوسط الفترة الأولى ، وقد بلغ المتوسط العام نحو ٩٢٤,٩ جنيه فى المتوسط خلال الفترة (٨٦-١٩٩٩) ٠

جدول رقم (١) تطور الناتج المحلى الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في مصر بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بالمليون جنيه				عدد السكان مليون نسمه	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالجنيه			
	الأسعار الجارية	معدل التغير	بالأسعار الثابتة	معدل التغير		الأسعار الجارية	معدل التغير	بالأسعار الثابتة	معدل التغير
١٩٨٦	٣٩٠٦٠	–	٤٣٤٩٧	–	٤٨,٤	٨٠٧,٠٠	–	٨٩٩	–
١٩٨٧	٤٨٧٦٥	٢٤,٩	٤٥٤٠٥	٤.٤	٤٩,٩	٩٧٧,٣	٢١,١	٩١٠	١,٢
١٩٨٨	٥٨٣٨٦	١٩,٧	٤٦١٩١	(١,٧)	٥١,٣	١١٣٨,١	١٦,٥	٩٠٠	(١,١٠)
١٩٨٩	٦٧٢٥٤	١٥,٢٠	٤٣٨٧١	(٥,٠)	٥٢,٩	١٢٧١,٣	١١,٧	٨٢٩	(٧,٩)
١٩٩٠	٨١٣٤١	٢١,٠٠	٤٥٤٤٢	٣,٦	٥٤,٣	١٤٩٨	١٧,٨	٨٣٧	٠,٩٧
١٩٩١	١٠٣٣٤٤	٢٧,١٠	٤٨٢٢٤	(٦,١)	٥٥,٦	١٨٥٨,٧	٢٤,١	٨٦٧	٣,٦
١٩٩٢	١٢٥٤٨٥	٢١,٤	٥١٥٣٤	٦,٩	٥٦,٩	٢٢٠٥,٤	١٨,٧	٨٣٩	٤,٥
متوسط الفترة ٨٦-١٩٩٢	٧٤٨٠٥	٢١,٦	٤٦٣٠٩	٢,٥	٥٢,٨	١٣٩٣,٧	١٨,٣	٨٧٨,٣	١,٣
١٩٩٣	١٤٦١٦٠	١٦,٥	٥٢١٤٤	١,٢	٥٨,٣	٢٥٠٧,٠	١٣,٧	٨٩٤	(١,٣)
١٩٩٤	١٦٢٩٦٧	١١,٥	٥١٩٣٣	(٠,٤)	٥٩,٦	٢٧٣٤,٤	٩,١	٨٧١	(٢,٦)
١٩٩٥	١٩١٠١٠	١٧,٢	٥٧٥٥١	١٠,٨	٦٠,٨	٣١٤١,٦	١٤,٩	٩٤٧	٨,٧
١٩٩٦	٢١٤٣٧٧	١٢,٢	٥٧٢٨٩	(٠,٥)	٦٢,١	٣٤٥٢,١	٩,٩٠	٩٢٣	(٢,٥)
١٩٩٧	٢٣٩٥٠٠	١١,٧	٦٢٥٢٨	١٠,٩	٦٣,٢	٣٧٨٩,٦	٩,٨	١٠٠٥	٨,٩
١٩٩٨	٢٥٣٠٩٠	٥,٧	٦٦٦٢٠	٤,٩	٦٤,٥	٣٩٢٣,٩	٣,٥٠	١٠٣٣	٢,٨
١٩٩٩	٢٧٦٤٥٧	٩,٢	٧٤٠١٨	١١,١	٦٥,٧	٤٢٠٧,٩	٧,٢٠	١١٢٧	٩,١
متوسط الفترة ٩٣-١٩٩٩	٢١١٩٣٧	١٢,٠	٦٠٤٤٠	٥,٤	٦٢,٠	٣٣٩٣,٨	٩,٧٠	٩٧١,٤	٣,٣٠
المتوسط العام للفترة ٨٦-١٩٩٩	١٤٣٣٧١	١٦,٨	٥٣٣٧٥	٤,٠	٥٧,٤	٢٣٩٣,٧	١٤,٠٠	٩٢٤,٩	٢,٣

- المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـــاء، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة ٠
- الأسعار الثابتة معدلة بالأرقام القياسية لاسعار الجملة ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠
- الأرقام بين الأقواس سالبة٠

obeikandl.com

وقد بلغ معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من النـــاتج المحلـــى الإجمالي بالأسعار الجارية حوالى ١٨,٣% خلال الفـــترة (٨٦-١٩٩٢) ، وقـــد تناقص معدل النمو خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) حتى بلغ نحو ٩,٧% ، بينما بلـــغ المتوسط العام للفترة (٨٦-١٩٩٩) حوالى ١٤% ٠

وقد بلغ معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلـــى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٨٦-١٩٩٢) حيث بلغ نحو١,٣% ، بينما بلغ حوالى ٣,٣٠% خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) وبلغ المتوسط العام خلال الفـــترة (٨٦-١٩٩٩) حوالى ٢,٣% فى المتوسط ٠

- **تطور الناتج المحلى الزراعى :-**

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) تزايد قيمة الناتج المحلـــى الزراعـــى بالأسعار الجارية خلال الفترة الأولى (٨٦-١٩٩٢) حيث بلغت نحـــو ١٣,٧٣٢ مليار جنيه فى المتوسط ، بينما بلغت حوالى ٣٧,٩٢٠ مليار جنيه خلال الفـــترة (٩٣-١٩٩٩) بزيادة قدرها نحو ٢٤,١٨٨ مليار جنيه تمثل نحو ١٧٦,١ % مـــن متوسط الفترة الأولى ، وقد بلغ المتوســـط العـــام للفـــترة (٨٦-١٩٩٩) نحـــو ٢٥,٨٢٦مليار جنيه ، كذلك تزايدت قيمة الناتج المحلى الزراعى بالأسعار الثابتة من حوالى ٨,٦٧٣مليار جنيه خلال الفترة (٨٦-١٩٩٢) فى المتوســـط ، بينمـــا بلغت نحو ١٠,٧٧١ مليار جنيه خـــلال الفـــترة (٩٣-١٩٩٩) بزيـــادة قدرهـــا ٢,٩٨مليار جنيه تمثل نحو ٢٤,١٩% من متوسط الفـــترة الأولـــى وقـــد بلـــغ المتوسط العام للناتج المحلى الزراعى للفترة (٨٦-١٩٩٩) حوالى ٩,٧٢٢ مليار جنيه ، وبلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الزراعى بالأسعار الجارية خـــلال الفترة (٨٦-١٩٩٢) حوالى ١,٢% وكذلك خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) بلغ نحـــو ١,٢% ويلاحظ ان معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الزراعى لـــم يتغـــير تقريباً خلال الفترة (٨٦-١٩٩٩) عن ١,٢% وهو منخفض جداً مقارنة بـــالنمو فى الناتج المحلى الإجمالى ، ويتضح كذلك ان النسبة المئوية لقيمة الناتج المحلى الزراعى الى قيمة الناتج المحلى الإجمالى قد بلغت نحو ١٨,٨% خلال الفـــترة (٨٦-١٩٩٢) ، بينما تناقصت خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) حتـــى بلغـــت نحـــو ١٧,٧% فى المتوسط بينما بلغ المتوسط العـــام للفـــترة (٨٦-١٩٩٩) حوالـــى ١٨,٣% وهذا يوضح ان قطاع الزراعة له أهمية كبيرة فـــى اجمـــالى النـــاتج المحلى ويجب الاهتمام بتنمية قطاع الزراعة لتأثيره فى القطاعات الأخرى ٠

- **تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى :-**

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلـــى الزراعى بالأسعار الجارية خلال الفترة الأولى (٨٦-١٩٩٢) حيث بلـــغ نحـــو ٢٥٧جنيه فى المتوسط ، وبلغ نحو ٦٠٦جنيه خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) فى

جدول رقم (٢) تطور الناتج المحلى الزراعى ومتوسط نصيب الفرد منه فى مصر بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩)

السنوات / البيان	الناتج المحلى الزراعى بالمليون جنيه				عدد السكان مليون نسمه	نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى			
	الأسعار الجارية	معدل التغير	بالاسعار الثابته	معدل التغير		الاسعار الجارية	معدل التغير	بالاسعار الثابته	معدل التغير
١٩٨٦	٧٤١٦	–	٨٢٥٨	–	١٩,٠	١٥٣,٢	–	١٧٠,٦	–
١٩٨٧	١٠١١١	١,٤	٩٤١٤	١٤,٠	٢٠,٧	٢٠٢,٦	١,٣	١٨٨,٦	١,١٠
١٩٨٨	١١٢١٦	١,١٠	٨٨٧٣	(٥,٧)	١٩,٢	٢١٨,٦	١,١٠	١٧٢,٩	١,٠٠
١٩٨٩	١٣٠٤٦	١,٢٠	٨٥١٠	(٤,١)	١٩,٤	٢٤٦,٦	١,١٠	١٦٠,٩	٠,٩٤
١٩٩٠	١٥٨٣٤	١,٢٠	٨٨٤٦	٤	١٩,٥	٢٩١,٦	١,٢٠	١٦٢,٩	٠,٩٥
١٩٩١	١٧٨٢٣	١.١٠	٨٣١٧	(٦)	١٧,٢	٣٢٠,٦	١,١٠	١٤٩,٦	٠,٨٨
١٩٩٢	٢٠٦٧٥	١,٢	٨٤٩١	٢,١	١٦,٥	٣٦٣,٤	١,١٠	١٤٩,٢	٠,٨٧
متوسط الفترة ٨٦-١٩٩٢	١٣٧٣٢	١,٢	٨٦٧٣	٤,٣	١٨,٨	٢٥٦,٧	١,٢	١٦٥	٠,٨٠
١٩٩٣	٢٤٤٢٧	١,٢٠	٨٧١٥	٢,٦	١٦,٧	٤١٩,٠	١,٢٠	١٤٩,٥	٠,٢٠
١٩٩٤	٢٧٥٠٠	١,١٠	٨٧٦٤	٠,٦	١٦,٩	٤٦١,٠	١,١٠	١٤٦,٩	١,٧٠
١٩٩٥	٣٢٠٥٠	١,٢	٩٦٥٤	١٠,٢	١٦,٨	٥٢٧,١	١,١٠	١٥٨,٨	٨,١٠
١٩٩٦	٣٥٣٥٣	١,١٠	٩٤٤٨	(٢,٢٠)	١٦,٥	٥٦٩,٣	١,١٠	١٥٢,١	(٤,٢٠)
١٩٩٧	٤٢٣٢٥	١,٢٠	١١٢٢٧	١٨,٨	١٧,٧	٦٦٩,٧	١,٢٠	١٧٧,٦	١٦,٨
١٩٩٨	٤٣٩٠٥	١,٠٠	١١٥٥٧	٢,٩	١٧,٤	٦٨٠,٧	١,٠٠	١٧٩,٢	٠,٩
١٩٩٩	٥٩٨٧٧	١,٤	١٦٠٣١	٣٨,٧	٢١,٧	٩٩١,٤	١,٣٠	٢٤٤	٣٦,٢
متوسط الفترة ٩٣-١٩٩٩	٣٧٩٢٠	١,٢	١٠٧٧١	١٠,٢	١٧,٧	٦٠٥,٥	١,٢	١٧٢,٦	٨,٣
المتوسط العام للفترة ٨٦-١٩٩٩	٢٥٨٢٦	١,٢	٩٧٢٢	٥,١	١٨,٣	٤٣١,١	١,٢	١٦٨,٨	٤,٤٠

- المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـــاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة .
- الأسعار الثابتة معدلة الأرقام القياسية لإسعار الجملة ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠
- الأرقام بين الأقواس سالبة

obeikandl.com

المتوسط ، بزيادة بلغت حوالى ٣٤٩ جنيه تمثل نحو ١٣٥,٨% من متوسط الفترة الأولى ، بينما بلغ المتوسط العام للفترة (٨٦-١٩٩٩) ٠لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى حوالى ٤٣١جنيه بالأسعار الجارية ، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى بالأسعار الثابتة خلال الفترة الأولى (٨٦-١٩٩٢) نحو ١٥٥جنيه ، بينما بلغ نحو ١٧٣ جنيه خلال الفترة الثانية (٩٣-١٩٩٩) وقد بلغ المتوسط العام حوالى ١٦٩جنيه للفرد خلال الفترة (٨٦-١٩٩٩) ،وقد بلغ معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى خلال الفترة (٨٦-١٩٩٢) حوالى ٠,٨% بينما بلغ نحو ٨,٣% خلال الفترة (٩٣-١٩٩٩) وقد بلغ المتوسط العام حوالى ٤,٤٠% خلال الفترة (٨٦-١٩٩٩) ٠

وهذا يوضح ان نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى منخفض جداً وكذلك معدل النمو ضعيف ، ويجب مراعاة زيادة الاتجاه للاستثمار فى المجال الزراعى والتوسع فيه حتى يمكن تنمية هذا المجال وإدخال التكنولوجى المناسبة، كذلك حتى يمكن زيادة معدلات النمو السنوية لسرعة النهوض بهذا القطاع الرئيسى والهام بين القطاعات الأخرى ٠

oeelkandi.com